

**فان قلت** لم يكن التفضيل بينهم على هذا الترتيب قطعياً  
 ايضاً حتى عند الاشعري للاجماع عليه **قلت** انما بين عثمان  
 وعلي فواقع الخلاف فيه كالتقدم والامرين ابي بكر ثم عمر  
 ثم غيرهما فهو وان اجموع عليه الا ان في كون الاجماع حجة  
 قطعية خلافه فالذي عليه الاكثر ان حجة قطعية مطلقاً  
 فتقدم على الأدلة كلها ولا يخارصه دليل اصلاً ويكفر او يبدع  
 ويضلل بخالفه وقال الامام الرازي والاموي انه ظني مطلقاً  
 والحق في ذلك التفضيل فما اتفق عليه المعترفون حجة قطعية  
 وما اختلفوا فيه كالاجماع السكوتي والاجماع الذي ندر مخالفه  
 فهو ظني **وقد** علمت ما قررت له ان هذا الاجماع له مخالف نادراً فهو  
 وان لم يعتد به في الاجماع على ما فيه من الخلاف في جملة لكنه يورد  
 الخطأ طه عن الاجماع الذي لا يخالف له فالواظني وهذا قطع  
 وبهذا يتضح ما قاله غير الاشعري من الاجماع هنا ظني لانه لا يلق  
 بما قرناه من ان الحق عند الاصوليين التفضيل المذكور وكان الاشعري  
 من الاكثرين القايلين بانه قطعي مطلقاً **وما يورد انه هنا**  
**ظني** ان المجمعين أنفسهم لم يقطعوا بالافضلية المذكورة وانما  
 ظنوها فقط كما هو المفهوم من عبارات الآية وشارحهم  
 وسبب ذلك ان المسئلة اجتهادية ومن مستنده ان هؤلاء  
 الاربعة اختارهم الله لخلافة نبيه واتامة دينه وكان الظاهر  
 ان غيرهم عند محسب ترتيبهم في الخلافة **وايضاً** ورد في  
 ابي بكر وغيره كعلي نصوص متعارضة ياتي بسطها في الفضائل

وهي لا تقيد القطع لانها باسرها احد وظيفية الدلالة مع كونها  
 متعارضة ايضاً وليس الاختصاص بكثرة اسباب الثواب موجبا  
 لزيادته المستلزمة للافضلية قطعاً بل ظناً لانه تفضل من الله  
 تعالي فله ان يثيب المطيع ويثيب عيبر وثبوت الامانة وان  
 كان قطعياً لا يفيد القطع بالافضلية بل عاينه الظن كيف ولا  
 قاطع على بطلان امامة المفضول مع وجود الفاضل لاعتنا وجنا  
 السلف فضلوهم كذلك وحسن ظننا بهم قاض بانهم لو لم يطلعوا  
 على دليل في ذلك لما اطبقوا عليه فلزمنا اتباع فيه وتفضيل  
 ما هو الحق فيه الي الله تعالي **قال الامدي** وقد يرد بالتفضيل  
 اختصاص احد الشياخين عن الاخر انما باصل فضيلة لا وجود لها  
 في الاخر كالعالم والجاهل واما زيادة فيها لكونه اعلم مثلاً وذلك  
 ايضاً غير مقطوع به فيما بين الصعابة اذ من فضيلة تميز اختصاصها  
 بواحد منهم الا ويمكن بيان مشاركة غيره له فيها وتبقي عدم  
 المشاركة فقد يمكن بيان اختصاص الاخر بفضيلة اخرى  
 ولا سبيل الي الترجيح بكثر الفضائل لاحتمال ان تكون  
 الفضيلة الواحدة ارجح من فضائل كثير من اما الزيادة شرفاً  
 في نفسها او لزيادة كميتهما فلا جزم بالافضلية لهذا المعنى  
**ايضاً وايضاً** حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله وذلك  
 لا يطلع عليه الا بالوحي **وقد** ورد الشاعليهم ولا يتحقق ادراك  
 حقيقة ذلك الفضل عند عدم دليل قطعي قسماً وسنداً الا  
 المشاهدون لزمس الوحي واحواله صلى الله عليه ولم معهم